الارض المحتلة أو من الاسرائيليين.

وفي احد هذه التصريحات، قال وزير العمل الاسرائيلي، موشي كتساف: «ان هناك آلاف العمال الاجانب، من اوروبا، يقرعون ابواب اسرائيل». وأضاف: «انه لن يتوقف أي مصنع بسبب توقف عمّال المناطق المحتلة عن العمل، وان أي عامل من المناطق المحتلة سيتغيب عن عمله سيجد في مكانه عاملاً أجنبياً»(٣١).

وبالوقائع، فان تصريح كتساف السابق لا يملك سنداً عملياً وواقعياً(٣٢). لذا، فقد جاءت تصريحاته مترافقة مع اجراءات حكومية تقوم على دفع علاوات للجنود الذين يسرّحون من الخدمة، ويقبلون العمل في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة بدلاً من العمال العرب. وبموجب هذه الاجراءات، يحصل الجنود، بالاضافة الى أجورهم، على نصف علاوة البطالة التي يمكن ان يحصلوا عليها في حال بقائهم بدون عمل(٣٣).

ويمكن القول، ان الاجراءات الاسرائيلية ضد المقاطعة العربية لسوق العمل الاسرائيلي، وما تتركه من آثار في الاقتصاد، لم تصل الى نتائج ملموسة، بل ان المقاطعة استمرت؛ وبالتالي، فآثارها مستمرة أيضاً، ولسوف تتزايد مع مرور الوقت دون ان يجد الاسرائيليون حلولاً عملية لهذا الوضع في المدى المنظور.

الارهاب ضد العمال والحركة النقابية

لقد جابهت قوات الاحتلال الانتفاضة بحملة قمع وارهاب واسعة، تجد تعبيراتها في أرقام تمّ الاعلان عنها، كجزء من نتائج الحملة خلال العام الاول، وفيها ان ٥٣٠ فلسطينياً سقطوا شهداء، و٣٠ ألف جريح، و٣٥ ألف أسير ومعتقل تمّ القاء القبض عليهم، اضافة الى ابعاد ٥٩ مناضلاً فلسطينياً الى خارج وطنهم(٣٤).

واذا كنا اشرنا الى تمييز الدور والاداء العمالي والنقابي في الانتفاضة، فان تعبيرات ذلك تظهر واضحة في حجم القمع الموجّه الى العمال وحركتهم النقابية في اطار القمع الاجمالي العام للفلسطينيين في الارض المحتلة.

لقد أشار مسؤول نقابي فلسطيني الى ان نسبة العمال من شهداء الانتفاضة في الشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة بلغت ٤٠ بالمئة(٣٥). وهذه النسبة قريبة من التقديرات المستندة الى مذكرة اتحاد نقابات العمال في الضفة، والتي ذكرت ان ٧٠ فلسطينياً من العمال استشهدوا في شهور الانتفاضة حتى أواسط أيار (مايو) ١٩٨٨(٣٦).

واذا كانت لا تتوفر لدينا نسب أو ارقام تتعلق بعدد الجرحى من عمّال الضفة والقطاع من اجمالي عدد الذين جرحوا في حملات القمع العنصري الصهيونية، والبالغ عددهم ٣٠ ألف جريح، فانه يمكن تقدير هذه الاعداد بشكل متقارب مع نسب العمال من اجمالي المعتقلين، وهي نسبة تتراوح ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة. وبهذا المعنى، فان عدد الجرحى من عمال الضفة والقطاع الذين سقطوا في احداث العام الاول من الانتفاضة تدور حول ١٥ ألف جريح.

وطبقاً لمصادر نقابية أجنبية، فان نسبة العمال من المعتقلين تصل النصف. وقد ذكرت مجلة «الحياة العمالية»، التي يصدرها الاتحاد العام الفرنسي للشغل (C.G.T.)، ان عدد المعتقلين